«عقدة الذنب» تلاحق ١١٠٠ منظمة أهلية

جمعيات غير حكومية تطالب بمحاسبة المقصرين.. والجامدين

تحقيق / إبراهيم الوادعي

١١٩٠ منظمة أهلية في المجالات الخيرية والإنسانية
٤٠٤ في المجال الرعائي والخدمي الاجتماعي
١٣٤ في المجال الحقوقي
٣٣ في المجال التنموي
٢٨١ منظمة أهلية تعمل بمجالات أخرى

كلها تدعمها الدولة بمبلغ سنوي وصل عام ٢٠٠٢ إلى ٨٨,٧٠٠,٠٠٠ ريال احصاءات مذهلة قدمها وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية علي صالح عبدالله ، لم يعكسها النشاط المحدود التأثير والغائب عن جل المجتمع.

مجالات متفرعة وتكاد تكون شاملة، أوضاع غير مؤهلة مهدت لعلاقة غير مستقرة مع اطراف تظهر وتختفي في يوم واحد..

النشطاء اشتكوا والكسالى ضجوا والوزارة تبرأت فهل من ضوء يلوح لفك عقدة الذنب ؟

بصورة تحمل كل معاني الشفافية تضع سلوى عبدالكريم النونو رئيسة جمعية سام النسوية بصنعاء يدها على مواطن الألم في العلاقة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمنظمات والجمعيات الأهلية من خلال المشكلة التي واجهتها جمعيتها وتقول :المشكلة تكمن في أننا نبدأ بداية سهلة مع الوزارة فنجد تسهيلاً في إجراءات إقامة الجمعية ، لكن المشكلة الأساسية التي واجهتنا إعطاء الترخيص فقط والذي يعني بالنسبة لهم كل شيء ، هذه الجمعية الناشئة لا يسمح التمويل بوقوفها على رجليها أو توجيهها بالشكل المطلوب !

كيف تبدأ ومن أين ؟! كيف تدير أمورها بشكل أكبر وأوسع وأفضل في المجتمع ؟ الأمر بالنسبة للوزارة يقف عند صدور الترخيص ومن ثم تترك هذه الجمعية دون رقابة وإشراف جمعيات نمت وانتشرت على الورق فقط وعلى الواقع لا أثر لأي منها .

السيئة تعم

وتتساءل سلوى عن الرقابة لماذا لا تحاسب الجمعيات الخاملة ومدى استفادة الاحياء والفئات التي قامت من أجلها ، وتؤكد أنها تطالب الجهات المختصة بتحديد وغربلة الجمعيات التي تستحق الدعم من تلك التي هي اسم على ورق ، بدلاً من أن يظل الحال على ماهو عليه وبساء إلى العمل الاجتماعي واهتزازالثقة به لدى الناس والمنظمات المانحة الدولية وكما يقال السيئة تعم والحسنة تخص .

وتضيف رئيسة جمعية سام بأمانة العاصمة : من غير المعقول أن تظل جمعيات تذر الرماد في العيون تتقاضى الدعم ولا يستفيد منها سوى عدد ضئيل من الناس وتهتم الوزارة بإهمال جمعيات تود بالفعل خدمة المجتمع وتحتاج في بداية نموها إلى دعم الوزارة واهتمامها فيما الوزارة منشغلة ومكتفية بالجمعيات التي كبر ولمع اسمها وطفت شهرتها متسببة بشكل مباشر أو غير مباشر في وأد تلك الجمعيات الناشئة .

وتذكر أن المنظمات الدولية لا يمكن أن تدعم أية جمعية ما لم تلحظ اهتماماً من الوزارة وتبدأ في دعمه

علاقة وردية

تلمح هدى محمد محفوظ رئيسة جمعية المرأة للتنمية المستدامة إلى وجود صورة وردية للعلاقة القائمة بين الوزارة والجمعيات الأهلية على النقيض من سابقتها حول دور الوزارة تجاه المنظمات الأهلية وتبدأ الحديث بشرح موجز عن جمعيتها التي تقول أنها تعمل من أجل تحقيق مستوى معيشي أفضل للأسر الفقيرة من خلال اشراك المرأة بالعمل المنتج مشاركة فعالة مستهدفة لتحقيق ذلك النساء الفقيرات والأرامل واليتيمات والمطلقات وأسر الشهداء وعموم النساء الراغبات في الاستفادة .

وتضيف : العلاقة القائمة بين جمعيتنا وبين وزارة الشؤون الاجتماعية ومكتبها في عدن يمكن وصفها بالممتازة كون الوزارة الداعم الرئيسي لمجمل انشطتنا المختلفة ولا يوجد تباطؤ أو تقصير وإن وجد فسيكون بسبب كثرة الجمعيات المتواجدة في البلد حيث نكاد بشكل يومي نسمع عن إشهار جمعيات جديدة ولهذا السبب خفض الدعم المقدم لنا من وزارة الشؤون الاجتماعية عبر مكتب عدن من «٤٠٠» الف ريال إلى «٣٠٠» ألف ريال العام الماضي وأخبرونا عن أن ذلك ناتج عن ظهور جمعيات جديدة تحتاج للدعم والمساندة من الوزارة فاضطروا لأخذ نسب معينة من الجمعيات التي لها مخصصات كبيرة .

الثقة

وتضيف هدى محفوظ التي استفاد من جمعيتها حسبما ذكرت «٥٠٠٠» امرأة أنه لا يجب أن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية شماعة لمشاكلنا .. وكل جمعية لها خصوصياتها وتستطيع حل مشاكلها متى ماأرادت وعزمت على ذلك إنما ما نطمع إليه مستقبلاً هو أن نعطي الثقة في التعامل مع الجهات المانحة فالقانون سن أن يكون هذا التعامل تحت إشراف الوزارة نعم الثقة موجودة لكنها ليست بالقدر الكافي ونطمح لما هو أكثر من المتاح حالياً في هذه النقطة..

تصحيح وضع

يتفق مع رئيسة جمعية المرأة المستدامة بعدن الأخ / علي صالح الزارقة مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية بمحافظة المحويت في عدم تحميل الشؤون الاجتماعية ومكاتبها بالمحافظات المسؤولية عن تعثر القطاع الأهلي ومشاكله التي لا تنتهي واصفاً العلاقة في شكلها العام بالطيبة ولكن ليس إلى درجة كبيرة إنما يمكن القول طيبة .

ويقول : الجمعيات والمنظمات بلغت في محافظة المحويت حتى عام ٢٠٠٣م «٨٦» جمعية ومنظمة منها ماهي نشطة تجبرنا على دعمها والبحث عن مصادر تمويل لها ، ومنها مالا تقوم بمزاولة النشاط الذي انشئت من أجله بمعنى آخر جامدة لا حراك فيها .

إن مكتب المحويت ينفذ سياسة الوزارة في تفعيل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي أعطى للمكاتب بشأن الجمعيات المنتهية مجالس إدارتها صلاحية رفع دعوى قضائية إمابحلها أو تصحيح أوضاعها ونحن في محافظتنا قمنا بالتنبيه لعدد «١٢» جمعية ومنظمة ونقابة وتم اعطاؤها فرصة أخرى بناء على توجيهات الوزير وسيتم خلال الاشهر القادمة إحالة من لم تقم من تلك الجمعيات بتصحيح أوضاعها المالية والإدارية إلى القضاء .

علاقة وانتظام

الاتحاد التعاوني الزراعي كان حاضراً في اللقاء التشاوري الذي عقدته وزارة الشؤون الاجتماعية قبل أسابيع وضم ممثلين عن أكثر من «٥٨» منظمة وجمعية أهلية .. كون الجمعيات الزراعية تؤدي دوراً هاماً في العمل الاجتماعي ككل ورفع المستوى المعيشي والاقتصادي للكثير من الأسر . وقد وصفت علاقته بالجيدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية حسب قول محمد علي الأضرعي عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الذي اشار إلى أن جمعيات الاتحاد عقدت دوراتها الانتخابية في مواعيدها المحددة إلى نهاية ١٢/٢٠٠٣م وقال : بالنسبة لنا الوضع يختلف قليلاً عن جمعيات ومنظمات أهلية أخرى نحن نعمل تحت اشراف وزارتين ..إشراف فني من قبل وزارة الزراعة والري وإشراف عام على أوضاع جمعياتنا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بحسب قانون الجمعيات الأهلية.

وعلاقتنا بالوزارتين جيدة جداً ، ويمكن القول أن العلاقة بين جمعيات الاتحاد ووزارة الشؤون الاجتماعية بها كثير من التميز والمثالية .

الجامدون

يقسم صالح أحمد الضبع مدير عام الاتحادات والجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية هذه المنظمات إلى ثلاث فئات الأولى وصفها بالنشطة والثانية بالمتعثرة والأخيرة وهي الجامدة وقال « عدد الجمعيات والمنظمات الأهلية يتوسع وينتشر بشكل كبير ووصل عددها إلى ٤٠٠٠ جمعية بما فيها التعاونيات من هذا العدد ١١٠٠ جمعية أهلية متجمدة توقف نشاطها لفترة طويلة نتيجة عدة أسباب منها عدم وجود الامكانيات ، وعدم وجود قيادة واعية لإدارة شؤون هذه الجمعيات بالإضافة إلى أن هناك أعضاء في تلك الجمعيات لم يفهموا دورهم.

والوزارة حقيقة لم تسكت عن هذا ولكنها كانت تنفذ المحاولة تلو الأخرى لانتشال أوضاع هذه الجمعيات وأصدرت أكثر من تصميم وإعلان في مختلف وسائل الإعلام وعبر مكاتبها .

لتنبيه تلك الجمعيات بضرورة إصلاح أوضاعها ومزاولة نشاطها وحقيقة أقول لوكنا صارمين وطبقنا القانون بحذافيره لانتهت الجمعيات بشكل عام .. لماذا ؟!

يضع السؤال ويجيب في نفس الوقت قائلاً : لأن العمل الجماهيري ليس بالبساطة التي يتصورها البعض هذا النوع من العمل يحتاج إلى مرونة والمحاولة بقدر الامكان في الاصلاح وهذا الحس من الوزارة أدى إلى خفض عدد الجمعيات التي كانت معرضة للالغاء من ١٤٠٠ إلى العدد الذي ذكرته انفاً والقانون لم يعطنا الحق في اتخاذ إجراءات الحل مباشرة فهذا من اختصاص الجمعيات العمومية بداخل تلك الجمعيات والمنظمات والانتظار للجمعيات العمومية بحد ذاته اعطى فرصة للجمعيات التي تحركت وانتشلت نفسها من أوضاعها المتردية وغير تلك من ظلت على حالها فليس أمامها إلا مواجهة حكم قضائي بحلها والوزارة تعمل جاهدة لمعالجة هذا الوضع بأي صورة خاصة بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات في ١٠ / مايو ٢٠٠٢/م.

قيادات ناجحة

وحول اسقاط بعض الجمعيات مسؤولية الاوضاع المتردية للعمل الأهلي على وزارته يقول :الجمعيات النشطة تدار بجهد قيادتها وليس الوزارة ونحن لم نربط الجمعيات الفاشلة بالناجحة بل على العكس نتعامل مع الكل على حدة ، وأنا أؤكد أنه عندما يتعزز دور الجمعيات النشطة بالقانون ستكون فاعليتها أكبر وتأثيرها أوسع ، ونحن نتمنى أن تتضمن الخطة السنوية للوزارة زيادة للدعم الحكومي المقدم للجمعيات الأهلية .

قانون

جميلة صالح سيف المستشارة القانونية بمجلس النواب علقت على تلك المشاكل بالحديث « أسمع من البعض أن هناك قصوراً في قانون الجمعيات والمؤسسات وخاصة فيما يتعلق بالتمويل ومجلس النواب حقيقة عمل كثيراً على تجهيز هذا القانون الذي يعتبر من القوانين الأهلية في الوطن العربي اعتقد أن اعضاء المجلس يرحبون بأي مقترح أو تعديل من شأنه خدمة العمل الأهلي وتكامله مع الأداء الحكومي بما يخدم مصلحة الناس.

والعمل الاجتماعي متشعب بطبيعته ولابد من وجود قصور ومعوقات تظهر بشكل مشاكل من هذا الطرف أو ذاك إنما لا نتخذها ونتعامل معها على أنها ذنوب لا تغتفر .

تعاون الوزارة

الدكتور معين مسؤول بإحدى الجمعيات يطرح وجهة نظره قائلاً:

عندما نقوم بعملية تقييم يجب أن نأخذ العناصر الأولية للجمعيات والمنظمات الأهلية وتجربة العمل الاجتماعي الأهلي وتعايشه مع الأداء الرسمي وطبيعة هذه العلاقة من حيث نموها ، وهذا الأمر برمته لازال في مراحل تجربة أولية من بناء الدولة اليمنية الحديثة التي عمرها ١٤ سنة ، وهذا العمر وفق نظرية العمر الإنساني لازال مراهقاً في طور النمو ، إنما لها آفاق مستقبلية

التوجهات الحكومية تتطابق مع التوجهات العالمية لتنمية المجتمع المدني والوزارة تعاونت مع المنظمات الأهلية ولاشك في ذلك بدليل وجود العدد والكبير من هذه المنظمات والجمعيات فلو اتينا وطبقنا عليها مقص القانون ستري أنه في يوم وليلة سنأمر بوقفها لأنها لم تعقد اجتماعات منذ أوقات طويلة وأوضاعها غير مبشرة ، وهذا من وجهه نظري تحذير وتنبيه لهذه المنظمات لأن تعيد النظر في أوضاعها ومستوى نشاطها ، فالحال لا يمكن أن يستمر هكذا إلى مالا نهاية وهذا لمصلحتنا كمنظمات غير حكومية ، البعض قد يقول كيف تنبه الجانب الحكومي علينا ؟! هذا مرفوض المثل «يقول احلق لنفسك قبل أن يحلق لك الآخرون » فرتب أوضاعك قبل أن يحلك حكم قضائي.

ويضيف د/معين في تحديد من المذنب أو المتسبب بهذا الوضع الذي وصل إليه العمل الاجتماعي الأهلي .. نحن لا نحدد لأن تحديد المذنب يلزم إدخاله القضاء وأنا أرى أن الكل مساهمون في العملية ، العلاقة كالدجاجة والبيضة فلا أرى داعي لأن نضيع وقتنا بهذه المتاهات علينا أن ننظر إلى أن المستقبل واللوائح والانظمة الموجودة لدينا الآن وبها نشد الرحال لتصحيح الاخطاء نسعى جهدنا لتطبيقها وبالتالي نتفادى اخطاء الماضي ونطوي هذه الصفحة وأنا أرى أن المستقبل سيكون من خلال المراقبة والمتابعة للجانب الحكومي على المنظمات غير الحكومية فيما يجب على هذه المنظمات بدرجة رئيسية أن تفعل من مبدأ الشفافية وتكثف جهودها في اتجاه العمل الاجتماعي وتنمية روح المبادرة الطوعية في العمل الاجتماعي.

تصوير/ ناجي السماوي

وزارة الشؤون والعمل : لو طبقنا القانون بحذافيره لغابت أكثر الجمعيات مشاركون في لقاء خاص: الشؤون الاجتماعية تتعاون معنا

أشواق

عبدالكريم الخميسي

إحتجاج ديبلوماسي..!!

□ .. يبدو أنه لايكفي ما يتكبده السفراء المتقاعدون من ظلم فادح وتعسف جارح أثناء (وبعد) إحالتهم إلى المعاش ، فقد جاءت هيئة التأمينات والمعاشات (لتوفي الكيلة) وتقوم بدورها في ذلك الظلم والتعسف كما ورد في نص (الاحتجاج) الذي تلقته (الأشواق) من السفير المتقاعد (أ.ج) حيث يقول:

● ذهبت لاستلام مرتبي التقاعدي من (بيت البريد) فوجدت الطابور على مد البصر ، فرجعت في اليوم الثاني ، وإذا بالطابور قد تضاعف وجرفني (الزحام)ولم أصل إلا بعد شق الأنفس ، ولما وصلت فاجأني الموظف بقوله: معاشك موقوف راجع التأمينات!!

● وهناك في (التأمينات) بدأت المعاملة المارثونية من مكتب إلى مكتب ومن موظف إلى موظف لمدة ثلاث ساعات ونصف، وعلى كل موظف (طابور انتظار) ولم أصل إلى المدير إلا وقد (عرقي مرقي) ولما وصلت قالت السكرتيرة: المدير خرج.. تعال بكره!!

● تلك هي خلاصة (الاحتجاج الديبلوماسي)، والكل يعلم أنه لايصل الديبلوماسي إلى درجة (سفير) إلا لمكانته العلمية والعملية، وخدماته الجليلة للوطن والشعب .. فلم هذا الجحود ونكران الجميل؟! وهل هذا هو المصير المحتوم لمن أفنى حياته وسخر قدراته لتأسيس المدراميك (الأولى) لعلاقاتنا الخارجية الواسعة ، وسمعتنا الدولية الراقية؟!..

ص.ب ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

أزمة لارسن

ابراهيم بن عبدالله المعمري ●

● بالرغم ان تقارير مبعوث الامم المتحدة للشرق الاوسط تيري لارسن ليس لها تأثير واضح إلا أنها تذكّر أحيانا بما وصلت إليه الأوضاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

والمبعوث لم يكن يوما مرغوبا فيه لا في اسرائيل ولا حتى أحيانا في الاراضي الفلسطينية، فحين ينتقد اسرائيل يرتاح الفلسطينيون والعكس حين يشن هجوما كاسحا على السلطة الفلسطينية كما في تقريره الأخير يرتاح الاسرائيليون.

وخلال الأيام الماضية دهشت الى مستوى الانتقاد الفلسطيني ضده مع انه ليس فيه جديد، كل مرة ينتقد الفلسطينيين والاسرائيليين.. لكنه ربما التوقيت أثار شكوكا خاصة انه يأتي بلا مقدمات بعد حكم محكمة العدل الدولية ضد شرعية الجدار الاسرائيلي.. وكأن القرار صيغ على عجل لتغطية تداعيات الحكم على اسرائيل.

رغم تقرير المبعوث الدولي الاخير يبقى تيري لارسن الاكثر ميلا إلى الحقوق الفلسطينية فلا زلت أتذكر بأني استشهدت اكثر من مرة في "وضح النهار" بانتقاداته اللاذعة للتصرفات الاسرائيلية والظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني.

كان لارسن مع الفلسطينيين في معظم محنهم، وعانى كثيرا من وقوفه الى جانبهم، فقد كان ولا يزال شخصا غير مرغوب فيه لدى اسرائيل التي تقاطعه منذ ٢٠٠٢.

لكن لارسن اصبح شخصا غير مرغوب فيه في الاراضي الفلسطينية الآن.

لن أدخل في الشؤون الفلسطينية فأهل مكة أدرى بشعابها لكني أقول حسنا فعلت السلطة الفلسطينية حينما تراجعت عن موقفها المتشدد من لارسن.. وتركت الباب مفتوحا معه.. ومع الأمم المتحدة!

● رئيس تحرير صحيفة عمان